# النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

حزيران/ يونيو ١٩٩٠
June 1990


## منظمة العفو الدولية تزور بيرو

قابل الأمين العام لمنظمة العفو الدولية في الرابع من أيار/مايو الماضي السيد أوغسطين مانتيلا، وزير الداخلية في بيرو، للإعراب عن قلق المنظمة إزاء الاعتداءات الأخيرة على منظمات حقوق الإنسان، بما فيها فرع منظمة العفو الدولية في بيرو. كما قابل الأمين العام أيضاً ألبرتو فيوجيموري وماريو فارغاس لوسا، المرشحين في انتخابات الرئاسة؛ وقد وعد كل منهما بالالتزام بحماية حقوق الإنسان في حالة انتخابه. □

## فنلندا: سجن المعترضين بدافع الضمير

حُكم بالسجن لمدة عام واحد في ١٣ نيسان/أبريل الماضي على موري روبرت ريوما، وهو موظف صحي في الرابعة والعشرين، بسبب رفضه أداء الخدمة العسكرية. كما رفض قبول الخدمة البديلة لأن فترتها البالغة ١٦ شهراً هي ضعف مدة الخدمة العسكرية الاعتيادية.

وترى منظمة العفو الدولية أن طول الخدمة البديلة في فنلندا يجعلها بمثابة عقاب لمن يؤديها، ولذلك فإنها ليست بديلا مقبولا للخدمة العسكرية. ولقد تبنّت المنظمة قضايا موري روبرت ريوما، وأربعة آخرين من المعترضين بدافع الضمير، ممن سُجنوا لرفضهم أداء الخدمة البديلة بسبب طول مدتها الذي ينطوي على المعاقبة، باعتبار هؤلاء الخمسة من سجناء الرأي. □

## مصر: الإفراج عن سجناء رأي

تم الإفراج في ٢٤ نيسان/أبريل الماضي عن ١٤ سجين رأي فيما يُعرف بـ «قضية الحزب الشيوعي المصري لعام ١٩٨١».

وقد جاء الأمر التنفيذي الخاص بالإفراج عنهم في أعقاب قيام محكمة أمن الدولة بتبرئة مجموعة أخرى من الأشخاص المتهمين بتهم مشابهة. □

نيبال

# تغيرات على الصعيد السياسي وفي مجال حقوق الإنسان

أُلقي القبض على آلاف من معارضي نظام الحكم في نيبال القائم على أساس غياب الأحزاب السياسية وذلك خلال الحملة التي عمت جميع أنحاء البلاد والتي بدأت في شباط/فبراير الماضي داعية إلى ديمقراطية الأحزاب المتعددة. ومن بين هؤلاء أطباء ومحامون وطلبة وعمال زراعيون وعناصر سياسية نشطة. وكان معظمهم قد عبَّر عن معارضته عن طريق الاحتجاج السلمي. وتعرض العديد منهم للتعذيب. وقتل عشرات من المحتجين بصورة عاجلة عندما أطلقت قوات الامن النار على المتظاهرين العزل.

لقد بدأت الاحتجاجات في ١٨ شباط/فبراير بعدما بدأت حركة إعادة الديمقراطية حملة دعت فيها الى ديمقراطية الأحزاب المتعددة في نيبال التي يطبق فيها حظر على الأحزاب السياسية منذ الستينيات. وبلغت هذه الاحتجاجات ذروتها في مظاهرة كبيرة في كاتماندو في ٦ نيسان/أبريل الماضي.

وعندما اقترب المتظاهرون من القصر الملكي، أطلقت قوات الأمن النار عليهم وقتلت - حسبما ورد - ٥٠ شخصاً. وتقدر بعض مجموعات حقوق الإنسان أن إطلاق النار أسفر عن مقتل ٥٠٠ شخص.

وعلى الفور قام الملك بيريندرا، العاهل الحاكم لنيبال، بحل حكومة رئيس الوزراء ماريش مان سنغ شريستا وطلب من لوكيندرا بهدور تشاند تأليف حكومة جديدة. وفي نفس اليوم أعلن الملك بيريندرا عن الإفراج عن المعتقلين السياسيين غير المتهمين بجرائم جنائية.

ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية. وأعلنت الحكومة الجديدة عن تعويضات محدودة للذين أطلقت النار عليهم وأصيبوا بجروح على أيدي قوات الأمن ولأُسر القتلى. كما أصدرت أيضاً أمراً إلى هيئة قضائية للتحقيق في تقارير عن الوفيات والإصابات التي وقعت منذ ١٨ شباط/فبراير الماضي. غير أن الحكومة قدمت استقالتها بعد أسبوع واحد من تسلمها زمام الحكم.

وبحلول الثامن عشر من نيسان/أبريل الماضي تم الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين تقريبا (الذين قدر عددهم رسميا بـ ٨٠٠٠ معتقل)، بما في ذلك المتهمين منهم بجرائم جنائية، وأسقطت التهم الموجهة اليهم. غير أن عدة مسيحيين مسجونين بتهمة «تعكير الديانة الهندوسية» لا يزالون قيد الاحتجاز.

في ١٩ نيسان/أبريل عين كرشنا براساد بهتاراي رئيساً لحكومة ائتلافية مؤقتة تتكون من حزب المؤتمر النيبالي والجبهة اليسارية المتحدة. وخمسة - على الأقل - من الحكومة الائتلافية هم سجناء رأي سابقون، بما في ذلك رئيس الوزراء بهتاراي الذي كان قد اعتقل لمدة تسع سنوات بموجب أحكام قانون الأمن العام، ووزير الصحة الدكتور ماطورا براساد شريستا ووزير التموين المارشال جلوم شكيا.

لقد وعدت الحكومة المؤقتة بإجراء انتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩١. ومن المقرر أن تقوم هيئة حكومية بإعداد توصيات بغية إجراء اصلاح دستوري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

بعثت منظمة العدو الدولية وفداً إلى نيبال بعد مضي فترة وجيزة على وقوع احتجاجات ٦ نيسان/أبريل الماضي. ووصل أعضاء الوفد في ١٢ نيسان/أبريل وقضوا العشرة أيام التالية في اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين وفي التحقيق في التقارير الخاصة بشيوع انتهاكات حقوق الإنسان. واجتمع اعضاء الوفد برئيس الوزراء بهتاراي في اليوم التالي لتسلمه مهام منصبه وحثوا حكومته على إدانة التعذيب علناً والمصادقة على معايير حقوق الإنسان الدولية.

كما اجتمع أعضاء وفد منظمة العفو الدولية بالمسؤولين في وزراتي الشؤون الخارجية والعدل، وبعدد من الأطباء والمحامين والعاملين في مجال حقوق الإنسان. كما أجروا مقابلات مع اكثر من ٨٠ ضحية تعذيب في كاتماندو وتشيتوان. فعثروا على أدلة بأن التعذيب كان شائع الاستخدام.

وقام أعضاء الوفد بالتحقيق في الإجراءات التي تستخدمها قوات الأمن في السيطرة على الجماهير واستنتجوا أن هناك على ما يظهر مخالفات للتعليمات الخاصة باستخدام الذخيرة الحية. فقانون الإدارة المحلية يفرض على قوات الأمن تنفيذ سلسلة من التدابير قبل إطلاق النار. وحتى في الحالات التي يجوز فيها إطلاق النار، فإن التعليمات تقضي بالتصويب على مناطق أسفل الركبتين.

وتلقى المبعوثون شهادات تفيد بأن الشرطة قامت بإعاقة الأطباء الذين كانوا يحاولون معالجة أولئك الذين أصيبوا بطلقات نارية خلال المظاهرات، غير أنهم لم يستطيعوا تأكيد التقارير القائلة بأن الشرطة قد حملت جثث المتظاهرين ودفنتها بصورة سرية.

إن منظمة العفو الدولية تعد حاليا توصياتها من أجل توفير حماية فعالة لحقوق الإنسان في نيبال، وستقوم بتقديم هذه التوصيات في مذكرة موجهة للحكومة الجديدة. □

السودان

# إعدام ضباط من الجيش بعد محاكمات معجّلة

نُفِّذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص في ٢٨ من ضباط الجيش في الخرطوم في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠، بعد أن أدانتهم محكمة عسكرية بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة.

ولم تستمر محاكمتهم العاجلة سوى ساعتين؛ وحُرموا العديد من حقوقهم الأساسية، مثل الاستعانة بمحام والاستئناف لدى محكمة عليا. وعندما أعلنت الحكومة أنها كشفت النقاب عن محاولة انقلاب مدبرة، لم يكن قد مضى سوى يوم واحد على اعتقال بعضهم؛ وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تقول إن اثنين من الضباط الثلاثة الذين أُعدموا، كان قد القي القبض عليهم قبل الانقلاب المزعوم بثلاثة أيام.

وكانت مجموعة مؤلفة من أكثر من ٣٥ شخصاً قد قُبض عليهم في أواخر آذار/مارس ١٩٩٠، واتُّهموا بالتآمر ضد الحكومة؛ ولا يزال هؤلاء الأشخاص معتقلين اعتقالاً انعزالياً دون توجيه تهمة إليهم، في ثكنة عسكرية خارج الخرطوم. ومن بين هؤلاء المعتقلين الملازم عبد الرحمن صادق المهدي، الذي أُلقي القبض على والده صادق المهدي، رئيس الوزراء السابق، بعد مضي فترة وجيزة على قيام الحكومة العسكرية، برئاسة الفريق عمر حسن البشير، بتسلم مقاليد الحكم في البلاد في حزيران/يونيو ١٩٨٩. ويُحتجز رئيس الوزراء السابق حالياً بصورة انعزالية تحت الإقامة الجبرية. وبعض هؤلاء المعتقلين من أعضاء حزب الأمة، الذي يترأسه صادق المهدي، أو من مؤيديه. وورد أن أحدهم، وهو الضابط البحري المتقاعد عبد الرحمن فرح، كان يعاني من تدهور خطير في حالته الصحية في نيسان/أبريل بسبب التعذيب.

ويُعتقل حالياً أكثر من ٢٠٠ من سجناء الرأي، من بينهم المحامون، والصحفيون، والعاملون في ميدان حقوق الإنسان، وغيرهم، دون توجيه تهمة إليهم أو تقديمهم للمحاكمة، وذلك بموجب أحكام حالة طوارئ. وقد احتُجز هؤلاء أول الأمر في سجن كوبر بالخرطوم، غير أن العديد منهم قد نقل الى سجن شلا في دارفور، الذي يبعد مسافة ٨٠٠ كيلومتر غربي العاصمة، والذي تشير التقارير إلى قسوة الظروف فيه بنوع خاص.

هذا، ولم يُقدَّم للمحاكمة منذ انقلاب حزيران/يونيو ١٩٨٩ سوى سجناء سياسيين معدودين؛ فحُكم على أحدهم، وهو الطبيب مأمون محمد حسين، بالإعدام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، لحثه الأطباء على الإضراب؛ غير أن رئيس الدولة أصدر عفواً عنه، فأُطلق سراحه في أيار/مايو.

■ **طبيب يُعذب حتى الموت:**

**انظر صفحة ٧**

# حملة إنقاذ سجناء الشهر

**كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.**

## بلغاريا

**إينفير أحمدوف حاتيوف طبيب في السادسة والأربعين من العمر ينتمي إلى الأقلية التركية من شومين، يقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة عشرة أعوام بتهمة التجسس.**

ألقي القبض على إينفير أحمدوف حاتيبوف في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٩. وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات من قبل محكمة شومين المحلية بتهمة التجسس بموجب أحكام المادة ١٠٤ من قانون العقوبات. فقد وجهت إليه تهمة الإدلاء بمعلومات لمواطنين أجانب «شكلّت أسراراً رسمية تخص جمهورية بلغاريا الشعبية وتتعلق بالتشكيل والوسائل والأدوات السرية الخاصة بعمليات أجهزة وزارة الشؤون الداخلية».

واتهم إينفير حاتيبوف، بصفة خاصة بقيامه في ما بين عام ١٩٨٧ و١٩٨٨، بالكشف لمواطنين أجانب عن هويات عملاء سريين يعملون لصالح وزارة الشؤون الداخلية محلياً، وكان أحد هؤلاء يوسف مطلو، وهو تركي هاجر من بلغاريا إلى تركيا في عام ١٩٧٨، وهو الآن مواطن تركي.

وألقي القبض عليه خلال زيارة قام بها لبلغاريا في تموز/يوليو ١٩٨٩. وقد حوكم يوسف مطلو مع اينفير حاتيبوف وحكم عليه بالسجن ١٢ عاماً بموجب احكام المادة ١٠٤. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق حول حكم المحكمة المذكور، ولا سيما عند الأخذ بالاعتبار أن وزارة الشؤون الداخلية كانت مستمرة خلال تلك الفترة بانتهاك حقوق الإنسان ضمن المجموعة العرقية التركية فيما يتعلق بحملة استيعاب بالقوة تعترف السلطات البلغارية الآن دون تحفظ أنها كانت غير مشروعة.

بدأت حملة الاستيعاب بالقوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بتطبيق سياسة في جميع أنحاء البلاد لإرغام الأتراك على التخلي عن أسمائهم المسلمة واتخاذ أسماء

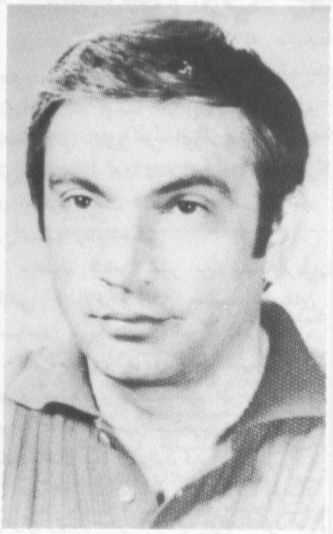

بلغارية. وفرض حظر على التحدث باللغة التركية وممارسة العديد من الطقوس الإسلامية. وألقي القبض على مئات الاشخاص وقتل العديد بسبب معارضتهم لهذه السياسة. إن الاسم «البلغاري» الجديد لإينفير أحمدوف هو «بيلتشين بيرونوف بيرونوف».

■ يُرجى ان ترسلوا خطابات متسمة بالأدب واللياقة، تنادي بإطلاق سراحه على الفور، إلى العنوان التالي:

President of The People's Republic of Bulgaria Petar Maldenov/ Prezidentat na Narodna Republika Bulgaria/Blvd. Dondukov 2/ Sofia/Bulgaria. □

## إيران

**مريم فيروز: كاتبة ومترجمة في منتصف السبعينيات من العمر، ظلت في السجن منذ عام ١٩٨٣ بسبب أنشطتها السياسية.**

أُلقي القبض على مريم فيروز في نيسان/أبريل ١٩٨٣ مع عشرات من الشخصيات البارزة الأخرى في حزب توده (الحزب الشيوعي) الإيراني، الذي فُرض حظر على نشاطه إثر هذه الاعتقالات.

وقد اتُّهم حزب توده بالتآمر مع دولة أجنبية، هي الاتحاد السوفياتي، للإطاحة بحكومة إيران الإسلامية. وتعرض زعماء الحزب للتعذيب لإرغامهم على الاعتراف بتورطهم في التجسس، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

إن حلّ حزب توده جاء نتيجة لتطبيق سياسة الحكومة الإيرانية الرامية إلى قمع المعارضة من خارج القيادة الدينية. وقد أُعدم آلاف السجناء السياسيين، بما في ذلك مئات عديدة من سجناء الرأي، في السنوات التي أعقبت الثورة الإيرانية؛ ولجأت بعض المجموعات إلى الكفاح المسلح ضد القيادة الإسلامية. غير أن حزب توده واصل تأييده للإمام الخميني حتى صدر القرار بحلّه.

وكانت مريم فيروز تتولى رئاسة المنظمة الديمقراطية للنسوة الإيرانيات. وقد كتبت في صحف الحزب مقالات أدبية، وأخرى تدور حول القضايا النسائية؛ كما ترجمت العديد من الآثار الأدبية من الفرنسية إلى الفارسية.

وقد احتُجزت أكثر من ثلاثة أعوام قيد الاعتقال السابق للمحاكمة، الذي كان انعزاليا في كثير من الأحيان. ثم حوكمت أمام محكمة ثورية إسلامية، كانت إجراءاتها قاصرة إلى حد كبير عما تقتضيه المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، فحُكم عليها بالإعدام سنة ١٩٨٦، ثم جرى تخفيف هذا الحكم في وقت لاحق؛ ولا تعرف بالضبط التهم التي أُدينت على أساسها. ولم يكن لها حق الاستئناف ضد قرار المحكمة أو حكمها؛ ولم يسمح لها طيلة فترة سجنها بالاتصال بمحامٍ للدفاع. وهي الآن محتجزة في سجن إيفين بطهران، وقد ساءت صحتها إذ تعاني من الروماتيزم ومن مرض في القلب.

■ يُرجى منك إرسال خطابات متسمة بالأدب واللياقة، تنادي بإطلاق سراحها على الفور، ودون قيد أو شرط، إلى العنوان التالي:

سيادة الرئيس حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني/رئيس جمهورية إيران الإسلامية/ الرئاسة، طريق فلسطين/ تقاطع آذربيجان/ طهران/ إيران. □

## أندونيسيا

**أغيل ريانتو بن دارمويوتو: هو طالب من بريبس بجافا الوسطى يدرس القانون بالإضافة إلى قيامه بتربية الطيور الداجنة. حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما في نيسان/أبريل ١٩٨٧ بتهمة القيام بأعمال تخريب.**

أغيل ريانتو هو واحد من مجموعة مؤلفة من سبعة شبان من بريبس يقومون بنشاطات إسلامية أودعوا السجن بتهمة القيام بأعمال تخريب في عام ١٩٨٧. وقد أدينوا بتهم مصدرها ارتباطهم بمجموعات إسلامية يطلق عليها اسم «أسرة». ويقول أعضاء هذه المجموعة إن اهدافها هي تعميق الوعي بالتعاليم والقوانين الإسلامية وتشجيع إقامة برامج للتعاون المتبادل بين المسلمين. ومنذ عام ١٩٨٥ قدم للمحاكمة أكثر من ٤٠ عضواً في مجموعة «أسرة» بجافا الوسطى وذلك بموجب أحكام قانون مناهضة التخريب، واتهموا بالسعي لتقويض الحكومة وإنشاء دولة إسلامية في أندونيسيا. وحكم على معظمهم بالسجن لفترات تتراوح ما بين ٤ أعوام و١٥ عاماً.

وفي أثناء المحاكمة زعم وكيل النيابة العامة أن أغيل ريانتو قام بانتقاد أيديولوجية الدولة (بانكاسيلا)، واتهمه بمحاولة تشكيل شبكة من الكوادر النضالية التي كانت مستعدة للمساهمة بالمال والموت في سبيل عقيدتها الدينية. ونفى أغيل ريانتو تهمة القيام بأعمال تخريب، زاعماً أنه لم يقم إلا بإلقاء محاضرات تتعلق بموضوعات دينية مثل الصلاة والصوم والضرائب والحج. وأدلى شهود بأنه لم يتطرق إلى مواضيع سياسية ولم يشكك بالدستور أو بأيديولوجية الدولة. وطبقاً لمحاميه فإن النيابة العامة لم تقدم أية أدلة تؤيد المزاعم القائلة بأن مجموعات «أسرة» كان لها نوايا سياسية أو أن محاضرات أغيل ريانتو قد أثارت الاضطرابات الاجتماعية.

لم يكن هناك محامو دفاع يصحبون أغيل ريانتو والأعضاء الآخرين التابعين لمجموعة «أسرة» من بريبس عندما جرى استجوابهم. وقال عدة متهمين وشهود إن البيانات التي قرئت على المحكمة كانت قد انتزعت تحت تأثير الإكراه بالتهديد. وعندما اشتكى محامي أغيل ريانتو من أن القضاة كانوا يمارسون ضغطاً على الشهود لكي يمتنعوا عن الإجابة على أسئلته، أمروه بمغادرة قاعة المحكمة واستمرت الجلسة في غيابه. وأدلى أغيل ريانتو في شهادته بأن البيان المنسوب إليه قد صيغ على أيدي مستجوبيه، وأنه قد تعرض للضرب خلال فترة الاحتجاز.

وقد نقل ريانتو مؤخراً إلى سجن في جزيرة نوساكامبانغان، وهي جزيرة غير مأهولة باستثناء وجود أربعة سجون فيها، وتقع على مسافة بعيدة عن منزله وأسرته.

■ يرجى أن ترسلوا خطابات متسمة بالأدب واللياقة تنادي بإطلاق سراحه على الفور ودون قيد أو شرط إلى العنوان التالي:

President Suharto/Bina Graha/ Jalan Veteran 17/ Jakarta/ Indonesia. □

## إفراج

**مصر:** أُفرج عن مبارك عبد الفاضل، أحد «سجناء الشهر» في عدد شباط/فبراير ١٩٩٠، في ٢٤ نيسان/أبريل الماضي.

**السعودية:** أُفرج عن سيد طاهر الشميمي، أحد «سجناء الشهر» في عدد كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، في نيسان/أبريل ١٩٩٠، ولم تكن قد وُجّهت إليه أي تهمة.

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

# اعتقال آلاف الأشخاص منذ حزيران/يونيو ١٩٨٩

في الثالث من حزيران/يونيو ١٩٨٩، زحفت دبابات جيش التحرير الشعبي الصيني إلى بكين، وسحقت حركة جماهيرية تدعو إلى الديمقراطية، هي أكبر الحركات التي شهدتها على مدى عشرات من السنين. وبقمع حركة الديمقراطية أفلح حكام الصين في تحقيق ما أخفق في تحقيقه نظراؤهم من حكام بلدان أوروبا الشرقية فيما بعد؛ ولكنهم، في أثناء ذلك، ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق لا مثيل له منذ حملة القمع الواسعة النطاق التي تعرضت لها الثورة الثقافية في الفترة بين ١٩٦٦ و١٩٧٦.

ففي منتصف نيسان/أبريل من ذلك العام، بدأ الطلبة في بكين سلسلة من الاحتجاجات، مطالبين بإصلاحات سياسية وبوضع نهاية للفساد السياسي. وحظي هؤلاء الطلبة بتأييد شعبي واسع لحملتهم التي تحولت إلى حركة من أجل الديمقراطية، اتسمت بقيام الاحتجاجات والمظاهرات في معظم المدن الكبرى بالصين.

وتصاعدت حدة الحركة المطالبة بالديمقراطية في مطلع أيار/مايو ١٩٨٩، عندما بدأ عدة مئات من الطلبة إضرابا عن الطعام في ميدان تيانانمن ببكين. وبحلول منتصف أيار/مايو، كان مئات الألوف من الأشخاص يتجمعون في الميدان المذكور يومياً للإعراب عن تأييدهم للطلبة. وفي ١٨ أيار/مايو، قام عدد من الأشخاص، قدِّر بمليون، بالتظاهر على نحو سلمي في بكين، مطالبين بإصلاحات ديمقراطية وبحرية الصحافة. وبعد ذلك بيومين، وضعت المدينة تحت الأحكام العرفية.

وعلى الرغم من فرض الأحكام العرفية، استمرت المظاهرات الجماعية، التي كانت أكبر عرض لمشاعر السخط الشعبي عُرف في تاريخ جمهورية الصين الشعبية، حتى قام الجيش الصيني بسحق الحركة في مطلع حزيران/يونيو.

وفي ليلة الرابع من حزيران/يونيو، قام آلاف الجنود، ترافقهم مئات المركبات العسكرية المدرعة، بالزحف إلى ميدان تيانانمن في قلب العاصمة بكين، وبإطلاق النار بصورة عشوائية أو على أهداف معينة. وأسفر ذلك عن مقتل ١٠٠٠ شخص على الأقل، وجرح آخرين لا يحصون عدا.

وكان العديد من الضحايا قد قتلوا على طول شارع كبير يمتد عبر بكين، ويؤدي إلى ميدان تيانانمن في وسط المدينة؛ وقتل آخرون أيضاً عندما أطلق الجنود النار على منازلهم، أو أطلقوا النار عليهم من الخلف وهم يحاولون الفرار. وكان من بين الضحايا الأطفال والمسنون.

ولقي أشخاص آخرون حتفهم عندما سحقتهم المركبات العسكرية؛ فقد شهد مساعد فريق طبي – كان من بين آخر المدنيين الذين غادروا ميدان تيانانمن قبل أن يحكم الجيش سيطرته عليه في فجر الرابع من حزيران/يونيو – مركبة جنود مدرعة تسحق عدة فتيات كن داخل خيمة. «لقد شاهدت جنديين يجلسان على الغطاء المعدني لمركبة الجنود المدرعة؛ فجريت في المقدمة وأنا أصرخ فيهما طالباً منهما التوقف، فأمراني بأن ابتعد عن طريقهما؛ كنت أصرخ وأبكي، ولكن مركبة الجنود المدرعة واصلت مسيرها إلى الأمام؛ فانهارت الخيمة، وحُبست الفتيات بداخلها، ومرت المركبة المدرعة فوقها».

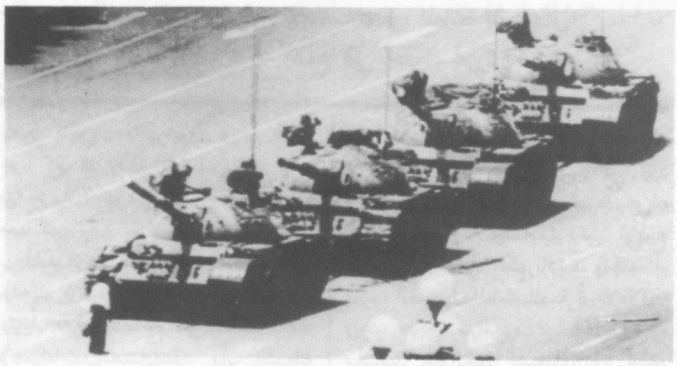

شاب يجابه الدبابات متوسلاً إلى الجنود أن يكفوا عن القتل © الأسوشيتدبرس

وعندما ذاعت أنباء المجزرة التي وقعت في بكين في أنحاء الصين، قُمعت مظاهرات الاحتجاج في المدن الأخرى أيضاً بصورة وحشية. ولما بلغت الأنباء مدينة تشينغدو، عاصمة مقاطعة سيشوان، تجمعت الجماهير في وسط المدينة، وقذفت مكاتب الحكومة بالحجارة. ورد الجيش والشرطة على ذلك بالقنابل المسيلة للدموع والهراوات، وطعنوا المتظاهرين بالسكاكين والحراب وأدلى أحد شهود العيان ممن شهدوا اعتداء الشرطة على المتظاهرين بأقوال جاء فيها ما يلي:

«تمثّل معظم الاعتداء في عزل مجموعات من المتظاهرين، وطعنهم، وضربهم حتى سقطوا على الأرض... وكانت أفعال قوات الأمن... وحشية للغاية؛ فلم يكفوا عن ضرب المتظاهرين، حتى بعد سقوطهم على الأرض، بالهراوات والسكاكين إلى أن سكنت الحركة فيهم. وكان الموضع المفضل للضرب هو الرأس بالنسبة للذكور، والبطن بالنسبة للإناث».

عقب المجزرة: جثث الطلاب الذين سحقتهم مركبات الجنود المدرعة قرب ميدان تيانانمن. © الأسوشيتدبرس

## الصين

## حزيران/يونيو ١٩٨٩

ولا يُعرف عدد من توفوا في تشينغدو في الخامس من حزيران/يونيو؛ فالإحصاءات الرسمية تزعم أن ثمانية أشخاص قُتلوا، وأُصيب ١٨٠٠ شخص بجروح خلال الصدامات. غير أن عدد القتلى يزيد عن ذلك كثيراً حسب التقديرات غير الرسمية؛ فقد ذكر طبيب أن ٢٧ شخصاً قد لقوا حتفهم في أحد مستشفيات العاصمة الأربعة الكبرى.

إن مجزرة حزيران/يونيو هي آخر فصل في تاريخ طويل من القمع في الصين. ويرفض حكام الصين الإقرار بمدى أعمال القتل، فضلا عن التحقيق فيها؛ ولكن ما ارتُكب من انتهاكات لحقوق الإنسان على مثل هذا النطاق لا يمكن أن يطويه النسيان. ولا يمكن القيام بأي عمل الآن من أجل من قُتلوا في حزيران/يونيو ١٩٨٩؛ ولكن لا بد للعمل من أجل الآلاف الذين ما برحوا يعانون من القمع الوحشي للحركة المناصرة للديمقراطية.

ويُعتقد أن عشرات الآلاف قد أُلقي القبض عليهم في جميع أنحاء الصين خلال البحث عن المحتجين في جميع أنحاء البلاد، والذي أعقب أحداث حزيران/يونيو في بكين. وقد اعترفت السلطات باحتجاز ٦٠٠٠ شخص في الأشهر التي تلت الأحداث المذكورة. غير أن المصادر غير الرسمية تقدر أن ١٠ آلاف شخص قد أُلقي القبض عليهم في بكين وحدها، وضعف هذا العدد – على الأقل – في أنحاء أخرى من البلاد. وكان من بين هؤلاء الطلبة، الفلاحون، والمعلمون، والكتّاب، والصحفيون، والأكاديميون، وضباط الجيش، والعاطلون.

وورد أن نحو ٤٠٠٠ معتقل قد أُطلق سراحهم بعد مضي فترة وجيزة على اعتقالهم؛ إلا أن الاعتقالات العشوائية

استمرت، ولا يزال الآلاف في السجون دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم. ومن بين هؤلاء وانغ روانغ، وهو كاتب من شنغهاي في الحادية والسبعين من العمر، أُلقي القبض عليه في أيلول/سبتمبر. وقد ظل ينتقد الحزب الشيوعي الصيني منذ زمن طويل، وقضى أربعة أعوام في السجن خلال الثورة الثقافية، ثم عُدّ سجين رأي مرة أخرى عندما قُبض عليه عام ١٩٨٩؛ وقد اعتُقل دون توجيه تهمة إليه أو محاكمته.

ومما يُسهّل الاعتقال أو الحبس العشوائي أحكام القانون الصيني والممارسات غير القانونية التي أصبحت هي القاعدة السارية، مثل الاعتقال فترات طويلة دون تهمة أو محاكمة. كما إن هناك أيضاً أحكاماً قانونية تبيح للشرطة شتى أشكال الاعتقال الإداري بلا تهمة؛ وقد احتُجز المحتجون استناداً إلى هذه الأحكام. ففي مقاطعة ليوانينغ وحدها، ذكرت الشرطة أنها فرضت «عقوبات إدارية» على ١٠٠٠ شخص في حزيران/يونيو، بسبب «جرائم بسيطة» مثل «الضرب والتحطيم والنهب».

ويُعتقد أن معظم الذين أُلقي القبض عليهم قد احتُجزوا بمعزل عن الآخرين، دون السماح لهم بالاتصال بالأقارب أو المحامين؛ ولا يُعرف مكان وجود مئات منهم. ومن الشائع في الصين ألا يُسمح لأقارب المعتقل بزيارته إلا بعد تقديمه للمحاكمة.

ووردت أنباء ما اقترفته الشرطة من التعذيب والمعاملة السيئة (على نطاق واسع) خلال موجة القمع التي أعقبت مجزرة بكين. فقد شهد الصحفيون الأجانب اعتداء الشرطة على ٢٤ عاملاً، أُلقي القبض عليهم خلال حزيران/يونيو في مجمع سكني ببكين. ووصف سيّاح أجانب، اعتُقلوا فترة قصيرة في بكين في ٥ حزيران/يونيو، كيف أن الجنود ضربوا مجموعة من الطلبة يتراوح عددهم ما بين ٦٠ و٨٠ طالباً، حينما كان جنود آخرون يهتفون قائلين: «اقتلوهم». وزعم أجنبي آخر، كان قد اعتُقل فترة قصيرة في الرابع من حزيران/يونيو، أن جنديا ضربه ونخزه بعصاً كهربائية.

**أفادت التقارير بوقوع التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع خلال موجة القمع التي أعقبت مجزرة بكين**

لقد زعم المعتقلون الذين أُطلق سراحهم مؤخراً أن الضرب المبرح كان أمراً روتينياً خلال الأسابيع التي أعقبت اتخاذ الإجراءات الصارمة، وأن الشرطة استخدمت العصي الكهربائية في تعذيبهم. وزُعم أيضاً أن بعض المعتقلين تعرضوا واسع، بما في ذلك تقارير الصحف المحلية. وأكثر طرق التعذيب التي ورد وصفها في تلك التقارير شيوعاً هي: الضرب المبرح، والتعليق من الأذرع والاعتداء بالعصي الكهربائية، والجلد أو ضرب الضحايا والمعاملة المهينة أو الإذلال. وزعم سجين سياسي، ممن احتُجزوا في معتقل هوانغبا بشنغهاي في أواخر السبعينيات، أن «استخدام الأصفاد كان أهول أساليب العقاب. فقد أصبحت للتعذيب حتى الموت، ثم دُفنوا سراً دون إبلاغ أسرهم.

ومما يُذكر أن الحكومة الصينية قد صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب عام ١٩٨٨، على الرغم من أن السلطات لم تأخذ بتشريعات وقائية أوصت بها الاتفاقية المذكورة، مثل فرض قيود على الاعتقال الانعزالي. كما يفتقر القانون الصيني إلى حصانات كافية لحماية حقوق المعتقلين، وبالتالي إنهاء أنماط انتهاك هذه الحقوق.

لقد ظلت التقارير ترد منذ زمن طويل عن ممارسة التعذيب في الصين على نطاق واسع، بما في ذلك تقارير الصحف المحلية. وأكثر طرق التعذيب التي ورد وصفها في تلك التقارير شيوعاً هي: الضرب المبرح، والتعليق من الأذرع والاعتداء بالعصي الكهربائية، والجلد أو ضرب الضحايا والمعاملة المهينة أو الإذلال. وزعم سجين سياسي، ممن احتُجزوا في معتقل هوانغبا بشنغهاي في أواخر السبعينيات، أن «استخدام الأصفاد كان أهول أساليب العقاب. فقد أصبحت هذه أكثر وسائل التأديب ملاءمة وأشدها قسوة في أيدي الحراس الذين يرغبون في إساءة معاملة السجناء. وقد ابتكر هؤلاء الحراس طرقاً شتى لاستخدام الأصفاد، وأطلقوا عليها أسماء مثل (أصفاد الحمّالة)، و(أصفاد الخنزير)، و(أصفاد الظهر)، و(أصفاد المرحاض). وكان أكثر الطرق شيوعاً يتمثل في استخدام أصفاد تقطع لحم الرسغين حتى يظهر العظم». وأدلى رجل أعمال من هونغ كونغ، احتُجز في نفس المعتقل عام ١٩٨٦، برواية مشابهة لطريقة معاملة السجناء.

وقد أكد أحد كبار الموظفين الصينيين المكلفين بتنفيذ القوانين مؤخراً أن التعذيب شائع في الصين، وأن حوادث التعذيب قد زادت زيادة كبيرة في الأشهر الأخيرة.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن ليانغ غوكينغ، نائب رئيس النيابة، قوله في ٢٨ نيسان/أبريل إن السلطات قد قامت بالتحقيق في ٢٩٠٠ قضية تتعلق «بمنع تحقيق العدالة عن طريق الرشوة، وانتزاع الاعترافات بالتعذيب، والاعتقال غير القانوني، والتقاعس عن أداء الواجب»، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٩٠. ومن بين هذه القضايا كانت هناك ٤٩٠ قضية «رئيسية» تنطوي على «وفيات وإصابات بالاضافة إلى خسائر اقتصادية». ومن الجدير بالذكر أن

# القمع في التبت

**فرضت السلطات الصينية الأحكام العرفية في لاسا، عاصمة إقليم التبت المستقل رسمياً، في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩. وظلت هذه الأحكام سارية حتى الأول من أيار/مايو عندما رفعت على حين غرة، وإن لم يكن ذلك مصحوباً بإجراءات الرأفة للسجناء والمعتقلين السياسيين.**

**فُرضت الأحكام العرفية في التبت بعد محاولة الشرطة منع مظاهرة سلمية نظمتها مجموعة صغيرة من الرهبان والراهبات من التبت، دعوا فيها إلى استقلال التبت، وأسفرت عن صدامات عنيفة دامت يومين. ووصف شهود عيان كيف انهالت الشرطة بالضرب الوحشي على المواطنين من التبت، و«أطلقت النيران بصورة عشوائية». وبحلول التاسع من آذار/مارس ١٩٨٩، بلغ عدد القتلى – وفقا للمصادر الرسمية – ١٦ شخصاً؛ إلا أن مصادر في التبت قدرت بأن أكثر من ٦٠ شخصاً لقوا حتفهم، وأن ٢٠٠ شخص أصيبوا بجروح.**

**وزعم سياح أجانب أنهم شاهدوا مواطنين من التبت، بما في ذلك الأطفال، وهم يُخرجون عنوة من منازلهم، ويُساقون إلى شاحنات الشرطة التي انطلقت بهم. وبحلول التاسع من آذار/مارس، كان أكثر من ١٠٠٠ مواطن من التبت – فيما قيل – قد قُبض عليهم، على الرغم من أن السلطات لم تقر إلا بإلقاء القبض على بضع مئات من الأشخاص. وكان من بين الذين أُلقي القبض عليهم تسيتين نورغي، وهو كاتب حسابات، احتُجز في لاسا بعد أن عثرت الشرطة على مكنة استنساخ في منزله، واتهمته باستخدامها في طبع منشورات تدعو إلى استقلال التبت. وورد أنه اصيب إصابة شديدة في عينه نتيجة التعذيب في معتقل تشاكوري في لاسا. وكانت هناك مخاوف حول احتمال تعرضه للإعدام الفوري بسبب الأنشطة السياسية التي ظل يمارسها منذ زمن طويل. وكان قد قضى نحو ١٥ عاماً في السجن خلال الستينيات والسبعينيات بسبب دعوته إلى استقلال التبت.**

**فرضت الأحكام العرفية حظراً على الاجتماعات والتجمعات، وكذلك «التحريض على الأعمال الانفصالية»؛ فالمرسوم رقم ٢ من هذه الاحكام يمنح المواطنين المكلفين بتنفيذ القوانين «حق اتخاذ الإجراءات الفعالة الضرورية لوضع نهاية سريعة «للأفعال المحظورة، بما في ذلك الاعتقال الفوري والعقاب «الشديد العاجل».**

**لقد استمر اضطهاد دعاة الاستقلال في التبت منذ قيام القوات العسكرية الصينية باحتلال الإقليم في الخمسينيات. غير أن انتهاكات حقوق الإنسان شهدت تصاعداً حاداً منذ بدء المظاهرات المطالبة بالاستقلال في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧. وتشمل الانتهاكات التي أُبلغ عنها الاحتجاز العشوائي، والاعتقال لفترة طويلة دون تهمة ولا محاكمة، والمحاكمات الجائرة، والإعدامات الفورية. كما زعم معتقلون سياسيون ممن أُفرج عنهم في أواخر عام ١٩٨٨ وفي عام ١٩٨٩، بأن الشرطة استخدمت التعذيب، بما في ذلك الضرب المبرح والصدمات الكهربائية والتعليق من الأذرع فترات طويلة؛ ويبدو أن بعض المعتقلين لقوا حتفهم بسبب التعذيب. وزُعم أن الراهبات تعرضن للاعتداءات الجنسية؛ كما تضمنت طرق للتعذيب الأخرى التي أُبلغ عنها خلال الثمانينيات الضرب بالهراوات المزودة بالمسامير.**

**وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة أن ٢٧ مواطناً من التبت قد حوكموا علناً بتهم تتعلق بالمظاهرات التي وقعت عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨؛ فحُكم على يولو داوا تسيرنغ، وهو من كبار الرهبان من دير غاندين، اعتُقل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ – بالسجن ١٠ أعوام، وبتجريده مدة ثلاث سنين من الحقوق السياسية بتهمة «التعاون مع عناصر رجعية أجنبية».**

**وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، فرضت السلطات أحكاماً «بإعادة التثقيف من خلال العمل» مدة عامين وثلاثة أعوام، على تسع راهبات زعم أنهن هتفن بشعارات تؤيد الاستقلال، خلال أحد الاحتفالات الدينية التقليدية. وصدرت في نفس الشهر أحكام مشابهة على خمس راهبات أخريات دون محاكمتهن، بسبب الهتاف بشعارات تؤيد الاستقلال في طريق للحج كثيراً ما يرتاده المتظاهرون ضد الحكم الصيني. ومثل أربعة رهبان أمام جمع حاشد للنطق بالأحكام التي صدرت ضدهم، في لاسا خلال تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من عدم محاكمتهم؛ فحُكم عليهم «بإعادة التثقيف من خلال العمل» مدة ثلاث سنوات بسبب مشاركتهم في المظاهرات.** □

الرهبان البوذيون يتظاهرون في لاسا من أجل الاستقلال © رويتر

العدد يفوق كثيراً الإحصاءات الرسمية السابقة عن الانتهاكات المرتكبة على أيدي الشرطة.

إن الغرض من التعذيب، فضلاً عن معاقبة المعتقلين وإذلالهم، هو إرغامهم على الاعتراف بجرائم، أو شجب أشخاص آخرين ممن اشتركوا في الحملة الداعية للديمقراطية. وقد تعقب الاستجواب إجراءات قانونية سريعة ومقتضبة لاتكاد تتيح للمتهم فرصة للدفاع؛ فبموجب تشريعات عام ١٩٨٣، يجوز للمحاكم محاكمة «المجرمين الذين يشكّلون خطراً كبيراً على الأمن العام»، دون إشعار المتهمين أو محاميهم مسبقاً بموعد المحاكمة، ولا بالتهم الواردة في لائحة الاتهام. وفي حزيران/يونيو، طالبت السلطات المحاكم المحلية بتطبيق هذه التشريعات بغية «محاكمة السجناء بسرعة وإنزال العقاب الشديد [بهم]».

وتقصر المحاكمات في الصين قصوراً شديداً عن المعايير القانونية الدولية للمحاكمات العادلة؛ كما إن القانون الصيني لا ينطوي على مبدأ الافتراض ببراءة المتهم حتى تثبت إدانته، ولا يتسنى الاتصال بالمحامين إلا في حدود ضيقة؛ وفي كثير من الأحيان، لا تعدو المحاكمات أن تكون أمراً شكلياً، حيث تُتّخذ القرارات وتُصدر الأحكام مقدماً. وقد وُصفت هذه الممارسة رسمياً بعبارة «الحكم أولاً، والمحاكمة ثانياً»، وانتقدها المحامون الصينيون علناً عام ١٩٨٨.

ولا يجيز القانون الصيني الاتصال بالمحامين إلا قبل المحاكمة بأيام معدودة – أو حتى بدء المحاكمة في بعض الحالات – مما لا يوفر الوقت اللازم لإعداد دفاع كاف. وعلى أية حال، فإن دور المحامي يقتصر عادةً على السعي من أجل التخفيف، بدلاً من الطعن في شرعية التهم؛ بل قد يواجه المحامون أنفسهم تهماً، إذا أبدوا تحمساً في الدفاع عن «مجرم»، لأن مثل هذا الدفاع كثيراً ما يُعتبر من قبيل «التواطؤ على الجريمة».

لقد أعرب أفراد مهنة المحاماة في الصين عن سخطهم على هذه الإجراءات منذ عام ١٩٨٧؛ فقد تضمنت مقالات عديدة في الصحف القانونية الرسمية انتقادات لاستخدام التعذيب بغية انتزاع «الاعترافات»، والقيود المفروضة على دور محامي الدفاع، وأسلوب «الحكم أولاً، والمحاكمة ثانياً».

وفي مثل هذه الظروف، لا يكاد يكون هناك أمل في أن يحاكم بصورة عادلة أولئك الذين يمثلون أمام المحاكم بتهمة الاشتراك في الاحتجاجات من أجل الديمقراطية. ومما يزيد الطين بلّة التوجيه الذي أصدرته محكمة الشعب العليا إلى المحاكم المحلية، مطالبة إياها بأن تسعى جهدها «لأن تفهم حق الفهم.. أن الهدف من قيام شرذمة ضئيلة جداً من الأشخاص بتدبير العصيان المناهض للثورة إنما هو إسقاط الحزب الشيوعي، والإطاحة بالنظام الاشتراكي، وتخريب جمهورية الصين الشعبية؛ وتلك جرائم جنائية في نظر القانون الصيني، ولذلك فإن المحاكم المحلية قد فسّرت توجيه محكمة الشعب العليا على أنه أمر يحتم عليها إدانة أولئك المتهمين بـ «تدبير» العصيان.

وعلى الرغم من أن آلاف الاشخاص لا يزالون محتجزين دون توجيه تهمة إليهم، فقد حُوكم بعض من قُبض عليهم بعد حزيران/يونيو ١٩٨٩، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن أو بالإعدام.

وكان زياو بن، وهو عامل من مدينة داليان بشمال شرق الصين، أول من صدرت ضدهم أحكام بصدد الاحتجاجات، وذلك بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير بدون عنف؛ فقد أُلقي القبض عليه في ١١ حزيران/يونيو، بعد ظهوره على شاشة التلفزيون الصيني وهو يتحدث لفريق من التلفزيون الأمريكي في بكين، في وقت سابق من هذا الشهر. وفي ١٣ تموز/يوليو، أعلنت السلطات أنه أدين بتهمة «ترويج الإشاعات» و«ذم العمل القويم الذي قامت به قوات الأحكام العرفية»؛ وحُكم عليه بالسجن ١٠ سنوات، بتهمة «نشر الدعاية والتحريض المناهضين للثورة».

وفي أواخر آب/أغسطس، حُكم بالسجن تسع سنوات، بنفس التهم السابقة، على أول طالب عُلم أنه حوكم بسبب المظاهرات. فقد اتُّهم زانغ وايبينغ، وهو طالب فنون، بإبلاغ إذاعة «صوت أمريكا» في حزيران/يونيو أن الطلاب في هانزو قد أفلحوا في حمل مسؤولي الحكومة المحلية على تنكيس العلم الوطني، حدادا على من قتلوا في بكين. ومن بين الأشخاص الآخرين الذين أُدينوا بتهم تتعلق بالممارسة السلمية لحقوق الإنسان تشين زيزيانغ، وهو معلم في السادسة والعشرين من غوانغزو، صدر بحقه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ حكم بالسجن ١٠ سنوات، لقيامه بعرض مُلْصَق جداري ينتقد زعماء الحكومة.

وورد أن المحاكمات السرية للعناصر الطلابية النشطة التي تنادي بالديمقراطية، قد بدأت في بكين خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. ويبدو أن أربعة طلاب من كلية الشؤون الخارجية في بكين حُوكموا في ذلك الشهر على جرائم «مناهضة للثورة»، غير أن تفاصيل قضاياهم لم يُعلن عنها رسمياً. وينص القانون الجنائي الصيني لعام ١٩٨٠ على معاقبة من يقوم بأنشطة «مناهضة للثورة»، بحيث تتراوح العقوبة بين التجريد من الحقوق السياسية والسجن مدى الحياة أو الإعدام. ولطالما استُخدم هذا القانون في سجن الناس، بسبب ممارستهم حقوقهم الإنسانية الأساسية في غير عنف.

ولم يقر المسؤولون إلا بقليل جداً من المحاكمات السياسية خلال العام الماضي. ولا يزال مجهولاً مصائر وأماكن وجود العديد من المثقفين والطلبة والعمال المعتقلين.

وثمة محتجون آخرون وُجِّهت إليهم تهم جنائية، مثل عرقلة حركة المرور، وإتلاف السيارات، والاعتداء على الجنود أو الشرطة، وإشعال الحرائق عمداً أو النهب. وقد مثلوا أمام محاكمات معجّلة، ثم نُفذ فيهم حكم الإعدام بموجب تشريعات عام ١٩٨٣. وفي ٢١ حزيران/يونيو، أُطلقت النار على ثلاثة عمال في شنغهاي، بعد «اجتماع عام للنطق بالأحكام»، بسبب ما زُعم من قيامهم بإشعال النار في قطار كان قد اخترق صفوف المتظاهرين المتجمعين على السكة الحديدية، مما أدى إلى مصرع ما لا يقل عن ستة أشخاص. وفي اليوم التالي، أُعدم سبعة «مشاغبين» في بكين، بعد إدانتهم بتهمة جرح الجنود وحرق المركبات العسكرية في العاصمة، في الرابع من حزيران/يونيو الماضي.

ولم ترد تقارير إلا عن بضع عشرات من الإعدامات، غير أن مصادر غير رسمية قدّرت أن عدة مئات من الأشخاص قد أُعدموا سراً في بكين وحدها بعد الرابع من حزيران/يونيو. فقد ذكرت مصادر متنوعة

المدرِّسة لونغ زيانبينغ، قُبض عليها في ١٩ حزيران/يونيو، وتقضي الآن حكماً بالسجن سنتين بتهمة التحريض «المناهض للثورة».

## الصين

## حزيران/يونيو ١٩٨٩

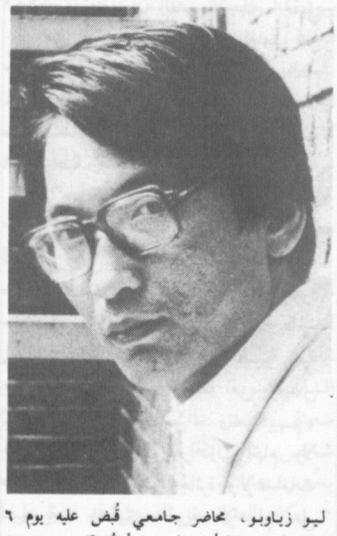

ليو زياوبو، محاضر جامعي قُبض عليه يوم ٦ حزيران/يونيو، ولم تُوجه إليه تهمة أو يُحاكم بعد.

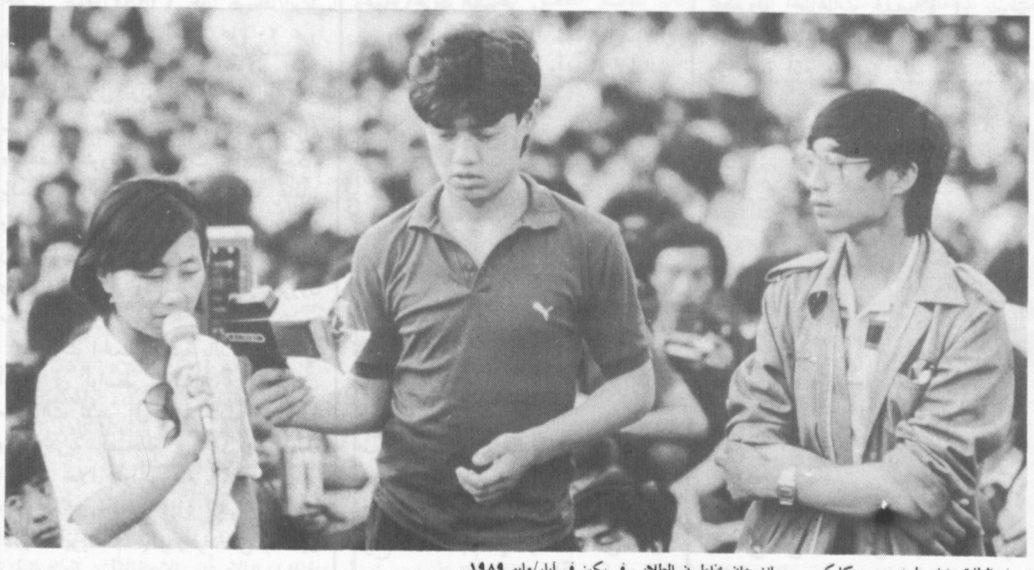

زعماء الطلبة تشاي لينغ، وويركايكسي، ووانغ دان يخاطبون الطلاب في بكين في ايار/مايو ١٩٨٩

© في ديورند/سيغا

# الصين

# حزيران/يونيو ١٩٨٩

الحكم بالإعدام على شاشة التلفزيون، أحد العمال الثلاثة من شنغهاي يُنفَّذ فيه حكم الإعدام لإضرامه النار في قطار. ©الأسوشيتدبرس

أنه في الفترة مابين حزيران/يونيو وآب/أغسطس، أُطلقت النار على مجموعات من السجناء قبل بزوغ الفجر قرب جسر ماركو بولو في الضواحي الجنوبية الغربية لبكين. وذكر أحد التقارير أنه قبل منتصف تموز/يوليو كان ما لا يقل عن ثماني مجموعات مؤلفة من نحو ٢٠ شخصاً قد أُطلق عليهم النار. وقيل أيضاً إن عمليات الإعدام قد نُفِّذت في أماكن أخرى في بكين.

على أن اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد العناصر النشطة ومؤيدي حركة الديمقراطية التي قامت عام ١٩٨٩، يأتي في أعقاب سنوات من القمع للتعبير الخالي من العنف عن الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية. فقد لبث عدة سجناء رأي زهاء ١٠ سنوات في الحبس، بسبب مشاركتهم في حركة الديمقراطية في أواخر السبعينيات. وكانت الملصقات الجدارية والمطبوعات غير الرسمية الصادرة في ذلك الحين تطالب السلطات باحترام حقوق الإنسان، والسماح بإجراء المناظرات الحرة. إلا أن السلطات فرضت حظراً على الملصقات والمطبوعات في آذار/مارس ١٩٧٩، وألقت القبض على العناصر النشطة البارزة للحركة. واستمرت حملة الاعتقالات خلال عام ١٩٨١؛ ففي نيسان/أبريل ١٩٨١ وحده، أُلقي القبض على ٢٠ محرراً لمطبوعات غير رسمية؛ وحوكم بعض المعتقلين خلال عام ١٩٨٢ في محاكمات سرية. وبعد إدانتهم بارتكاب جرائم «مناهضة للثورة»، صدرت بحقهم أحكام بالسجن تتراوح ما بين سبعة و١٥ عاماً، ولا يزال أربعة منهم في السجن؛ وهم: زو ويلي، ووانغ زيزه، وزو شولينغ، وتشين إزجين؛ وكانوا جميعاً يحررون مطبوعات غير رسمية.

وبرزت الحملة المنادية بالديمقراطية مرة أخرى في أواسط الثمانينيات؛ إذ قامت مظاهرات تدعو إلى إصلاحات ديمقراطية وإلى حرية الصحافة في ١٢ من المدن الكبرى خلال أواخر عام ١٩٨٦ ومطلع عام ١٩٨٧. فخرج إلى الشوارع آلاف الطلبة، يؤيدهم عمال وأفراد من العاملين في عدة مهن أخرى. ووصفت السلطات هذه الحركة بأنها «برجوازية حرة»، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، شنت حملة لإسكات مناصريها، وأُلقي القبض على العديد من الأشخاص، وفصل عدد من الجامعيين والصحفيين ومسؤولي الأحزاب من وظائفهم.

وأُطلق سراح بعض أولئك الذين أُلقي القبض عليهم آنذاك بعد مضي فترات قصيرة نسبياً؛ غير أن تهماً تتراوح ما بين «إحداث الاضطرابات» و«إلحاق أضرار بالممتلكات» و«القيام بأنشطة مناهضة للثورة» وُجِّهت إلى ما لا يقل عن ١٥ شخصاً. فقد صدر حكم بالسجن سبعة أعوام على ليو دي، وهو صحفي من مقاطعة سيشوان، بسبب انتقاده السياسات الرسمية خلال إحدى الخطب. ومن بين العمال الذين أُلقي القبض عليهم بسبب مناصرتهم لاحتجاجات عام ١٩٨٧ زو جيويوان، وهو عامل في صناعة الصلب من تايوان، ورد أنه أرسل خطابات ينتقد فيها سياسات الحكومة إلى زعماء الحزب الشيوعي.

**ظلت الحكومة الصينية منذ مجزرة حزيران/يونيو تتغاضى عن أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان تُرتكب في شتى أنحاء البلاد**

والاضطهاد الديني شائع أيضاً في الصين؛ فمنذ عام ١٩٤٩ وأعضاء الطوائف البروتستانتية والكاثوليكية، والبوذيون التبتيون، ممن رفضوا الانضمام إلى المنظمات الرسمية «الوطنية» الدينية، يُحاكمون ويُسجنون فترات تزيد على عشرين عاماً في بعض الحالات.

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٩، تعرض عدة مئات من القرويين الكاثوليك للضرب المبرح على يد الشرطة خلال غارة على قرية يوتونغ بمقاقطعة هيباي. وورد أن شابين لقيا حتفهما بسبب ذلك، وأُصيب بجروح أكثر من ٣٠٠ قروي، من بينهم أطفال ومسنون؛ وكانت الجروح التي أُصيب بها ٨٨ منهم خطيرة. وألقت الشرطة القبض على ٣٢ شخصاً، أُطلق سراح ٣٠ منهم في وقت لاحق، ولا يُعرف مصير الشخصين الآخرين، وإن كان قد ورد أن من الجائز أنهما لقيا حتفهما في أثناء الاحتجاز.

ومنذ أواخر عام ١٩٨٩، قامت السلطات بإلقاء القبض على أكثر من ٣٠ من أساقفة الروم الكاثوليك، والقساوسة، والزعماء العلمانيين في عدة مقاطعات شمالية. وقد أقر المسؤولون الحكوميون بإلقاء القبض على بعض الكاثوليك «بسبب مخالفة القانون»؛ وفي شباط/فبراير ١٩٩٠، نسبت وكالة أنباء أجنبية إلى مسؤول حكومي قوله: «إن ولاءهم للفاتيكان أمر غير قانوني» وتشير هذه الاعتقالات إلى أن ثمة حملة جديدة من الإجراءات المشددة ضد الكاثوليك الذين لا يزالون مرتبطين بالفاتيكان، ويمارسون أنشطتهم الدينية بمعزل عن الكنيسة الكاثوليكية المعترف بها من قبل الحكومة.

كما قُبض على أعداد كبيرة من أفراد الطائفة البروتستانتية خلال السنوات العشر الماضية؛ فقد اعتُقل وعاظ، ومبشرون إنجيليون متجولون، وعلمانيون كانوا يحضرون اجتماعات للصلاة في بيوت خاصة، ودام اعتقالهم فترات تتراوح ما بين عدة أيام وأشهر. وقد أمضى بعض أفراد الطائفة البروتستانتية سنوات في السجن، بسبب ممارستهم شعائر دينهم بصورة سلمية خارج إطار الكنيسة البروتستانتية الرسمية.

وحُكم على سونغ يوده، وهو مبشر إنجيلي في الرابعة والثلاثين من مقاطعة هينان الوسطى، بالسجن ثماني سنوات عام ١٩٨٦ بسبب «التهييج والدعاية المناهضة للثورة». ومما يُذكر أن التبشير بالإنجيل محظور في الصين؛ فالوعظ وتوزيع المطبوعات الدينية لا يُسمح بهما عادةً إلا في أماكن توافق عليها الحكومة.

وما برحت الحكومة الصينية منذ مجزرة حزيران/يونيو تقترف انتهاكات خطيرة، وتتغاضى عن أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن السلطات رفعت الأحكام العرفية في بكين خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، لم يُعلن عن اتخاذ إجراءات رأفة أو إنصاف للمسجونين في الرأي، أو من اعتُقلوا فترات طويلة دون اتهام ولا محاكمة لأسباب سياسية، أو المحكوم عليهم بالسجن أو الإعدام عقب محاكمات جائرة. ولا تزال موضع التطبيق منذ زمن طويل سياسات قمع حرية الاجتماع بصورة سلمية، والتعبير الحر عن الآراء السياسية، فضلا عن القوانين التي تجيز حبس الأشخاص الذين يمارسون هذه الحقوق.

وعلاوة على ذلك، تجيز السلطات بصورة روتينية ممارسات الشرطة التي تتعارض مع القانون الصيني، مثل الاعتقال الانعزالي فترات طويلة دون توجيه تهمة للمعتقل أو محاكمته، ومن المستبعد أن تطرأ تحسينات كبيرة على حماية حقوق الإنسان دون إجراء تغييرات في هذه القوانين والممارسات.

ويبدو أن عدد ما نُفِّذ من إعدامات في عام ١٩٨٩ فاق نظيره في أي من الأعوام السابقة منذ عام ١٩٨٣، عندما أُعدم عدة آلاف من الأشخاص خلال حملة «ضد الجريمة». وقد سجلت منظمة العفو الدولية ٢٧٣ إعداماً في عام ١٩٨٩؛ وتعتقد أن العدد الإجمالي الحقيقي أعلى من ذلك كثيراً. وكان العديد ممن حُكم عليهم بالإعدام أو أُعدموا في العام الماضي قد أُدينوا بجرائم جنائية عادية لا صلة لها بالاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية.

إن حملة منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان في الصين، والتي بدأت قبل فترة وجيزة من حلول الذكرى السنوية الأولى لمجزرة حزيران/يونيو ١٩٨٩، هي مجهود عالمي لممارسة الضغط على السلطات الصينية بغية وضع نهاية للأنماط الشائعة من القبض العشوائي على الناس، وتعذيبهم، واعتقالهم فترة طويلة دون اتهام ولا محاكمة، والمحاكمات الجائرة والإعدامات الفورية، وتطبيق عقوبة الإعدام على نطاق واسع. □

## آخر التقارير . . .

تتوفر التقارير التالية الآن لدى الفروع القطرية لمنظمة العفو الدولية، أو لدى الأمانة الدولية في لندن:

**جمهورية الكونغو الشعبية**: ظل ٢٦ من المدنيين وأفراد قوات الأمن في السجن دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم منذ أن قُبض عليهم سنة ١٩٨٧ و١٩٨٨، فيما يتعلق بمؤامرة للإطاحة بالرئيس دنيس ساسو – نغيسو. ويثير التقرير بواعث قلق منظمة العفو الدولية إزاء اعتقال الأشخاص فترة طويلة وبوجه غير قانوني؛ ويقدم توصيات إلى حكومة الكونغو من أجل ضمان محاكمة الستة وعشرين شخصاً محاكمة عاجلة وعادلة، أو الإفراج عنهم.
(رقم الفهرس: AFR 22/02/90)

**بيرو**: ظلت معدلات انتهاكات حقوق الإنسان عالية في بيرو خلال عام ١٩٨٩؛ ويورد هذا التقرير دواعي قلق منظمة العفو الدولية بصدد انتهاكات حقوق الإنسان في إطار العنف السياسي الواسع الشيوع، حيث ورد وقوع ٧٠٠ حالة وفاة تقريباً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠.
(رقم الفهرس: AMR 46/23/90)

**تركيا**: على الرغم من استمرار المناشدات من أجل آلاف السجناء – بما في ذلك مئات من سجناء الرأي – لم تلمس منظمة العفو الدولية أي تغير جذري في وضع حقوق الإنسان في تركيا؛ فالتعذيب لا يزال شائعاً، وما فتئت المحاكمات السياسية قاصرة عن الوفاء بالمعايير الدولية للعدالة. ويهيب هذا التقرير بالسلطات التركية أن تتخذ إجراءات فعّالة صوناً لحقوق الإنسان، واحتراماً للمعايير الدولية، عند النظر في مسودة التعديلات الدستورية المقترحة.
(رقم الفهرس: EUR 44/66/90)

**الفلبين**: على الرغم من أن الحكومة صرّحت، المرة تلو المرة، بالتزامها بإعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها، فقد وردت بشكل منتظم في عام ١٩٨٩ تقارير عن وقوع انتهاكات خطيرة. إذ قُتل أكثر من ٢٠٠ من منتقدي الحكومة، الحقيقيين أو المشتبه فيهم، على يد الحكومة نفسها أو القوات التي تتلقى دعماً منها؛ ولا يزال أكثر من ٦٠٠ سجين سياسي قيد الاعتقال.
(رقم الفهرس: ASA 35/02/90)

**الاتحاد السوفياتي**: تم الإفراج عن أكثر من ٣٠٠ سجين رأي معروف أو مشتبه به في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٨٧؛ إلا أن العديد من السجناء لا يزالون قيد الاحتجاز. ويسلط هذا التقرير الضوء على أربعة من هؤلاء السجناء.
(رقم الفهرس: EUR 46/90)

### أخبار السجناء

**علمت منظمة العفو الدولية في شهر أيار/مايو ١٩٩٠ بإطلاق سراح ١١٣ سجيناً ممن قيد التبني أو التحقيق، كما تولت المنظمة ١٠٠ قضية جديدة.**

كولومبيا

# اغتيال بعض مرشحي رئاسة الجمهورية

اغتيل مرشحان يساريان في انتخابات الرئاسة في كولومبيا في ظروف توحي بوجود تواطؤ رسمي خلال الفترة التي سبقت الانتخابات المقرر اجراؤها في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠.

فقد أُطلقت النار على كارلوس بيزارو ليونغوميز البالغ الثامنة والثلاثين من العمر، على متن طائرة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠. وكان القاتل، الذي لقي مصرعه على أيدي رجال الحرس الشخصي لكارلوس بيزارو، قد استقل الطائرة ومعه مدفع رشاش رغم الإشراف الصارم على المسافرين من قبل قوات الأمن الكولومبية.

كان كارلوس بيزارو منذ عام ١٩٨٦ يتزعم «حركة التاسع عشر من نيسان/أبريل» المسلحة المعارضة. وفي ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ أصبحت الحركة المذكورة أول مجموعة معارضة مسلحة تتخلى عن الكفاح المسلح طواعية واضعة بذلك نهاية لستة عشر عاماً من المعارضة المسلحة. وأصدرت الحكومة عفواً عن أعضائها وأصبحت الحركة حزباً سياسياً تحت زعامة كارلوس بيزارو.

وقبل أقل من شهر من ذلك التاريخ، أُطلقت النار على برناردو خاراميلو أوسا، أحد مرشحي الرئاسة، في مطار بوغوتا الرئيسي. وقد قتل برناردو خارميلو في ٢٢ آذار/مارس على يد صبي في الخامسة عشرة كان يحمل مدفعا رشاشا وتمكن من دخول المطار دون عائق على الرغم من وجود العديد من حراس الأمن.

كان برناردو خاراميلو مرشحاً لحزب الائتلاف اليساري الذي يدعى «الاتحاد الوطني». وكان قد تلقى العديد من التهديدات بالقتل، وفي بداية عام ١٩٨٩ استقال من رئاسة حزب الاتحاد الوطني وغادر البلاد بعد تلقيه تحذيرات عن مؤامرة لاغتياله. لكنه عاد إلى البلاد في تموز/يوليو ١٩٨٩ ليشارك في الانتخابات كمرشح لحزب الاتحاد الوطني.

ويقدر زعماء حزب الاتحاد الوطني أن المسلحين من القوات غير النظامية قد قتلوا أكثر من ١٠٠٠ عضو نشط من حزبهم منذ إنشاء الحزب في عام ١٩٨٥، وقد نددوا مرارا باشتراك القوات المسلحة الكولومبية في نشاط هذه القوات.

لقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة الكولومبية إجراء تحقيق شامل ونزيه في عمليات القتل هذه، وحثت على تقديم جميع المسؤولين عنها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى العدالة. □

السنغال

# التعذيب في إقليم كاسامانس

نشرت منظمة العفو الدولية في نهاية أيار/مايو الماضي تقريراً تضمن تفاصيل قضايا تعذيب في إقليم كاسامانس بجنوب السنغال. وكانت بعثة لمنظمة العفو الدولية قد ناقشت خلاصة التقرير وتوصياته مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك رئيس الجمهورية عبدو ضيوف، خلال زيارة للسنغال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩ ألقي القبض على عدة مئات من الأشخاص في كاسامانس لأسباب سياسية تتعلق بحملة انفصالية تدعو إلى منح الإقليم قدراً أكبر من الحكم الذاتي. وقد أدين بعض هؤلاء بتهمة القيام بأعمال عنف على أساس أقوال أدلوا بها للشرطة؛ من المرجح أنها انتزعت منهم تحت تأثير الإكراه بالتهديد. ولا يزال نحو ١٠ أشخاص من الاقليم في السجن لأسباب سياسية، وقد احتجز خمسة منهم دون تقديمهم للمحاكمة لأكثر من سنتين.

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن التعذيب من سجناء سابقين ومحامين وآخرين، وقدمت نتائج بحثها وتوصياتها إلى الحكومة في أيار/مايو ١٩٨٩. وخلال المحادثات التي أجرتها السلطات مع منظمة العفو الدولية كررت معارضتها للتعذيب، مشيرة إلى التزام السنغال بميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ ضد التعذيب، والتزامها بمنعه.

غير أن هذه السلطات أقرت بعدم إجراء تحقيق رسمي في التعذيب المزعوم لسجناء كاسامانس بسبب الإخفاق في اتباع الإجراءات الصحيحة لتقديم الشكاوى. وقالت أيضاً بأن عفواً عاماً أعلن في حزيران/يونيو ١٩٨٨، أفرج بموجبه عن معظم السجناء السياسيين من كاسامانس، حال دون اتخاذ إجراءات قانونية ضد أي فرد من قوات الأمن زعم أنه ارتكب انتهاكات قبل تموز/يوليو ١٩٨٧.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن من الواجب على حكومة السنغال بموجب أحكام القانون الدولي، إجراء تحقيق في جميع مزاعم التعذيب، بغض النظر عما إذا كانت الشكاوى قد قدمت رسمياً وفق الإجراءات المتبعة أو لم تقدم. إن المنظمة تشعر بالقلق من أن عدم التحقيق في مزاعم التعذيب قد يدفع أفراد قوات الأمن إلى الاعتقاد أن بإمكانهم إساءة معاملة السجناء والإفلات من العقاب. □

# السودان: تعذيب طبيب حتى الموت

تشير التقارير الواردة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى أن ثمة نمطاً مطرداً من التعذيب يجري في معتقلات غير رسمية في السودان، على يد جهاز جديد للأمن يُعرف بـ «أمن الثورة»؛ وقد أُنشئ هذا الجهاز في أعقاب انقلاب حزيران/يونيو ١٩٨٩.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، تُوفي من أثر التعذيب طبيب يُدعى الدكتور علي فضول، في أثناء احتجازه؛ وكان قد فُصل من وظيفته عقب إضراب قام به الأطباء في أواخر سنة ١٩٨٩، واضطر للاختفاء عن الأنظار خشية القبض عليه. ولكنه سلّم نفسه، وقُبض عليه في آذار/مارس بعد أن سُجن أخوه.

واعتُقل الدكتور علي فضول اعتقالاً انعزالياً فترة تزيد قليلاً على الشهر، على يد جهاز الأمن الجديد. وعندما أعلنت السلطات نبأ وفاته، عُزيت الوفاة أول الأمر إلى مرض الملاريا؛ ثم تبيّن في وقت لاحق أنها نجمت عن نزيف داخلي، وأنه – على الأرجح – أُصيب بكسور في الجمجمة. □

يوغوسلافيا

# الإفراج عن متهمين سياسيين

**بعد قضاء عام في السجن ومحاكمة استمرت ستة أشهر، أبرئت ساحة عزيم فلاسي، الرئيس السابق للحزب الشيوعي في كوسوفو، وعزيز أبرشي وبرهان كفاجة ولازير كراسنيكي وعشرة آخرين، كانوا قد اتهموا بالقيام «بنشاط مناهض للثورة» وأفرج عنهم في ٢٤ نيسان/أبريل الماضي. وفي موعد مبكر أُسقطت الدعوى ضد متهم آخر.**

**كان معظم المتهمين يعملون في مجمع «ستاري ترغ» لتعدين الزنك.**

**وقد اتهموا بقيامهم بتحريض المواطنين من أصل ألباني في محافظة كوسوفو على الاحتجاج على إدخال تغييرات دستورية تقلل من الاستقلال الذاتي للمحافظة وتعطي صلاحيات أكبر لجمهورية صربيا التي تشكل كوسوفو جزءاً منها. وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنّت المتهمين المذكورين كسجناء رأي.**

**وفي المحكمة زعم العديد من الشهود أنهم كانوا قد خضعوا لضغوط من الشرطة بغية الإدلاء بأقوال تحدد الجرم حول المتهمين.**

**وفي ١٨ نيسان/أبريل الماضي أعلنت رئاسة الدولة الفيدرالية العفو عن ١٠٨ من السجناء السياسيين وقرب إطلاق سراحهم، منهم الكاتب آدم ديماسي، وهو سجين رأي مسجون منذ عام ١٩٧٦.**

**لقد أفرج عن ثلاثة طلبة في مرحلة الدراسة الثانوية كانوا قد سجنوا بسبب قيامهم باحتجاجات سلمية ضد التقييدات على استخدام اللغة الألبانية في التعليم.**

**وقد أفرج عن نور الدين عليو في نيسان/أبريل الماضي، وفالديتا فيزولاي ونافجي زينديلي في نهاية كانون الثاني/يناير الماضي.** □

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.

غواتيمالا

## مقتل بعض العاملين من أجل حقوق الإنسان

قتل خوزيه ماريا إكسايا، وهو عضو مؤسس لمجلس المجموعات العرقية المعروفة باسم «نحن كلنا متساوون»، بعد إطلاق النار عليه في منطقة دي لا فيه بويوليل، بمحافظة سولولا في يوم ١ أيار/مايو الماضي. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه كان ضحية إعدام خارج نطاق القضاء.

كان خوزيه ماريا إكسايا في طريقه لحضور مظاهرة بمناسبة يوم العمال العالمي في مدينة غواتيمالا عندما قام ثلاثة رجال مسلحين ومقنعين يرتدون ملابس مدنية بإطلاق النار عليه. وشهدت زوجته مقتله. وكان قد تلقى العديد من التهديدات بالقتل من قوات الأمن وذلك حسبما زعم اميلكار مينديز أوريزار، رئيس مجلس المجموعات العرقية.

إن مقتل خوزيه أكسايا هو آخر حدث في سلسلة من الاعتداءات التي وقعت مؤخرا على العاملين من أجل حقوق الإنسان عززت لقوات الأمن وراح ضحيتها اثنان آخران من أعضاء مجلس المجموعات العرقية. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد أن قوات الأمن قد أصدرت علناً أوامرها إلى أتباعها المدنيين بتنفيذ الاعتداءات.

لقد تعرض أعضاء عديدون من مجموعة الدعم المتبادل لأقرباء «المختفين» للاعتداء والإصابة بجروح في ٢ آذار/مارس في قرية ساكيبولوك بتشيتشكاستينانغو، إل كيتشة، على أيدي أعضاء الدورية المدنية المحلية التي تنفذ أوامر الجيش. وكان أعضاء المجموعة المذكورة قد ذهبوا إلى ساكيبولوك لتأييد سكان المنطقة الذين تعرضوا لتهديدات الجيش بسبب رفضهم الانضمام إلى الدوريات المدنية. وتزعم السلطات أن الانتماء لهذه الدوريات هو أمر متروك لرغبة السكان.

وفي وقت لاحق في آذار/مارس الماضي تعرض أعضاء مجلس المجموعات العرقية وبعض مسؤولي حقوق الإنسان الحكوميين للاعتداء على أيدي أفراد الدوريات المدنية في أثناء اصطحابهم القرويين في طريق العودة إلى منازلهم في باراكستوت بإل كيتشة. وكان القرويون قد فروا من باراكستوت بعد قيام رجال بملابس مدنية، بينهم بعض أعضاء قوات الأمن، بإطلاق النار على عضو في مجلس المجموعات العرقية وقتله في ١٧ آذار/مارس الماضي. وفي ١٠ نيسان/أبريل الماضي، قتل عضو آخر في المجلس المذكور معارض للخدمة في الدوريات على أيدي رجال بملابس مدنية في سان بيدرو ياكوبيلاس بإل كيتشة. وزُعم أنه كان قد تلقى تهديدات بالقتل من عمدة المدينة وقائد الدوريات المدنية المحلية. ويواصل العاملون من أجل حقوق الإنسان وأسرهم الإبلاغ عن تهديدات بالقتل من المسؤولين العسكريين المحليين في إل كيتشة.

وقد طلبت منظمة العفو الدولية من السلطات الغواتيمالية إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة في هذه الحوادث. □

باكستان

## القبض على أفراد الطائفة الأحمدية

ألقي القبض على خمسة أعضاء من طائفة الأحمدية الدينية في باكستان في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير الماضي بشأن اجتماع لصلاة الجمعة في مدينة آبوت آباد بمحافظة الحدود الشمالية الغربية. وكانت الطائفة الأحمدية قد تأسست منذ أكثر من قرن مضى. ومنذ عام ١٩٨٤ يعاقب بالسجن كل من يدعي من أعضائها أنها طائفة مسلمة.

في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ اجتمع حشد مسالم مؤلف من نحو٥٥ فرداً من طائفة الاحمدية في منزل خاص. ثم قامت مجموعة إسلامية محلية بإبلاغ نائب الحاكم في آبوت آباد بهذا الاجتماع. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير الماضي أدرجت الشرطة دعوى ضد صاحب زادة عبد الرشيد الذي عقد الاجتماع المذكور في منزله، وضد أحد عشر أحمدياً آخر لقيامهم بأداء الصلاة وتلاوة القرآن الكريم.

وألقي القبض على صاحب زادة عبد الرشيد في اليوم التالي. أما الأربعة الآخرون الذين ألقي القبض عليهم فهم محمد أكبر من آزاد كشمير، ومحمد يوسف البالغ الثمانين من العمر، ورنا كرامة الله، ومحمد أحمد بهاتي.

وقد اتهم الأشخاص المذكورون بموجب أحكام قانون العقوبات الباكستاني بأداء صلاة الجمعة وتلاوة القرآن الكريم، ورغم الطبيعة المسالمة لاجتماعهم، فقد اتهموا أيضاً بالإخلال بالقانون والنظام بموجب أحكام قانون صيانة النظام العام. وأفرج عنهم بكفالة في أواخر نيسان/أبريل. واعتبرتهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي وهي الآن تحث الحكومة على سحب التهم الموجهة إليهم.

إن التعديلات التي أُدخلت على قانون العقوبات الباكستاني على يد الجنرال ضياء الحق في نيسان/أبريل ١٩٨٤ تحرم على أفراد الطائفة الأحمدية استخدام الألقاب الإسلامية أو أداء الصلاة ودعوة أنفسهم مسلمين. وقد وجهت تهم إلى أكثر من ٣٠٠٠ أحمدي بموجب هذه الاحكام بسبب قيامهم بممارسة معتقداتهم الدينية وشرحها.

لقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إلى الحكومات المتعاقبة في باكستان من أن هذه الأحكام تنتهك حق التمتع بحرية التعبير الديني، وحثت على إلغائها. □

المغرب

## تبرئة سجناء إسلاميين

أبرأت محكمة استئناف القنيطرة ساحة خمسة من أعضاء جمعية العدل والإحسان، كانوا قد أُدينوا بتهم تتعلق بالإخلال بالنظام العام، وبالاشتراك في جمعية غير مرخص بها، في ٢٤ نيسان/أبريل الماضي. كما خفّفت المحكمة المذكورة حكم السجن والغرامة الذي قُضي به على سجين سادس.

وكان هؤلاء من بين عشرات الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم، منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فيما يتعلق بجمعية العدل والإحسان.

وفي ٨ أيار/مايو، عُرضت على محكمة استئناف القنيطرة قضية ستة آخرين من أعضاء هذه الجمعية الإسلامية، جمعية العدل والإحسان، وهم ممن تبنّت منظمة العفو الدولية قضاياهم باعتبارهم سجناء رأي، بعد الحكم عليهم بالسجن عامين في آذار/مارس الماضي:

وقد شارك آلاف الأشخاص في مظاهرة خارج المحكمة تأييداً لجمعية العدل والإحسان؛ غير أن الشرطة قامت بتفريق المظاهرة، وأُلقي القبض على مئات من المتظاهرين؛ ولكن أُطلق سراح معظمهم.

وورد أن إجراءات المحاكمة في هذه القضايا، وغيرها من القضايا المتعلقة بها، كانت تقصر قصوراً شديداً عن المعايير الدولية؛ كما ورد أن عبد السلام ياسين، الزعيم الروحي لجمعية العدل والإحسان، يخضع الآن للإقامة الجبرية. □

رواندا

## محاكمات سياسية في كيغالي

جرت محاكمات سياسية في رواندا، للمرة الأولى منذ سنة ١٩٨٦، خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل؛ إذ مثل ١٩ شخصاً أمام محكمة أمن الدولة، فيما حوكم اثنان آخران أمام المحكمة العليا بالعاصمة كيغالي. والظاهر أن أحداً منهم لم يكن لديه محامٍ يدافع عنه؛ ولم يُستدع أي شهود في أي من هذه المحاكمات. أما الذين مثلوا أمام محكمة أمن الدولة فتولّى محاكمتهم قاضٍ محترف، يعاونه، جنديان، ومحاضر جامعي، وأحد كبار الموظفين في مكتب الرئيس؛ وليس لأحد من المدعى عليهم، الذين أدانتهم هذه المحكمة، حق الاستئناف.

وكان بين أولئك الذين قضت محكمة أمن الدولة بسجنهم ما لا يقل عن خمسة أشخاص ممن يبدو أنهم سجناء رأي؛ فقد حُكم على إنوسنت إندايامبابي، وهو طالب في الجامعة، بالسجن خمس سنوات، لأنه – فيما زُعم – أخلّ بدستور رواندا– الذي يقضي بنظام الحزب الواحد – إذ قام بتشكيل حزباً معارضاً، بعد أن لبث زهاء أربع سنوات في الحبس السابق للمحاكمة؛ وفي ٣٠ نيسان/أبريل، حُكم على أربعة من شهود يهوه بالسجن ١٠ سنوات، لإخلالهم بالأمن، وتنظيمهم تجمعات غير مصرح بها.

وقد حُكم على اثنين آخرين بالسجن ١٠ سنوات، بعد محاكمتهما أمام محكمة أمن الدولة؛ أحدهما زعم أنه كان يتجسس لصالح بوروندي – المجاورة لرواندا – والآخر أنهم بإجراء اتصالات مع المجموعات الرواندية المعارضة في المنفى. وفي محاكمات أخرى منفصلة، صدرت أحكام موقفة التنفيذ ضد ما لا يقل عن سبعة أشخاص، اتُّهموا بإبداء ملاحظات قُصد منها الإخلال بالأمن العام؛ وأبرئت ساحة خمسة أشخاص زعم أنهم أرسلوا قدراً من المال إلى وزير حكومي سابق في المنفى.

وفي آذار/مارس، أدانت المحكمة العليا صحفيَّين؛ فقد حُكم على فرانسوا خابيير هانغيمانا بالسجن شهرين بتهمة انتقاد سياسة الحكومة في مقالة صحفية؛ في حين صدر ضد فيليسين سمو سامبي حكم بالسجن ستة شهور مع وقف التنفيذ، لأنه عاب جهاز الأمن القومي في خطاب وجّهه إلى الرئيس جوفينال هابياريمانا، وكان يدور حول الانتهاكات التي زُعم أن جهاز الأمن اقترفها. □


**النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية** تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).